وكانت الموجة الاخيرة من المعلومات الصحفية بشأن لقاءات اسرائيلية ـ فلسطينية انطلقت في أعقاب جلسة الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩، وما أعلنه، خلالها، نائب وزير المالية، يوسي بايلين (العمل)، رداً على استجواب شفهي قدمه حاييم كورفو (ليكود) بشأن ما يتردد من معلومات عن لقاءات مع م.ت.ف. فقد أوضح بايلين ان المحادثات المباشرة مع م.ت.ف. في المناطق المحتلة مستمرة منذ أكثر من شهرين، «واذا أراد احدهم ان يقدّم جميل الطريفي على انه ممثل مصلحة حماية المستهلك، فهذا أمر عائد اليه» (**دافار**، ٢٧/٧/١٩٨٩). وأضاف بايلين، ان اتصالات غير مباشرة تجرى مع م.ت.ف. ليس فقط بواسطة الولايات المتحدة الاميركية، بل، أيضاً، بواسطة مصر ورومانيا ودول اوروبية أخرى. وأوضح بايلين ان المحادثات مع م.ت.ف. قائمة منذ قرار الحكومة بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة، وقال: «يستطيع البعض ان يقول ان هذا شيء جيد، ويستطيع آخر ان يقول انه سيء للغاية؛ ولكن الواضح ان هناك مفاوضات مع م.ت.ف. بشأن هذا الموضوع، والهدف واحد فقط: الحصول من م.ت.ف. على الضوء الاخضر لاجراء انتخابات في المناطق [المحتلة]» (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

وفي استجواب آخر حول الموضوع ذاته، قال عضو الكنيست يوسي ساريد (قائمة حقوق المواطن ـ راتس)، انه يعلم بأن الطريفي اخبر مكتب رئيس الحكومة، قبل اللقاء الذي تمّ قبل بضعة أيام، بأنه سيقدّم تقريراً مفصّلاً مكتوباً، بعد المقابلة، الى قيادة م.ت.ف. في تونس. وأضاف ساريد: «ان هذا التبليغ المسبق، والواضح، لمكتب رئيس الحكومة لم يدفع شامير الى الغاء اللقاء» (**المصدر نفسه**).

من جهته، حاول شامير الرد على هذه الاقوال والمعلومات مساء اليوم عينه وعبر برنامج «موكيد» التلفزيوني. واستهل حديثه بالهجوم على م.ت.ف. وقيادتها، مؤكداً «ان لا مجال للتحدث عن مفاوضات غير مباشرة مع م.ت.ف. تُدار، حالياً، بواسطة الولايات المتحدة، حيث ان الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية تتضمّن مبدأ ثابتاً هو عدم التفاوض مع م.ت.ف. وعدم قيام دولة فلسطينية. ومع هذا، علينا التوصل الى تفاهم مع سكان [الضفة الفلسطينية] وغزة». واعتبر شامير ان المحادثات التي يجريها مع شخصيات فلسطينية هي مجرد محادثات جسّ نبض وتعارف، ولكنها «أبعد ما تكون من أية مفاوضات؛ ان الطريفي مجرّد واحد من كثيرين نلتقي معهم؛ وقد نتمكن، بمساعدة دول عربية، من تشكيل مجموعة من بينهم تتولّى العمل حتى اجراء الانتخابات في المناطق [المحتلة]. انها محاولة جادة لتمهيد الطريق لتسوية النزاع؛ وقرارنا هو السير في اتجاهين: الدول العربية وعرب [الضفة الفلسطينية] وغزة. ودون حدوث أي تغير في كل من هذين الاتجاهين، لن نصل الى تسوية للنزاع» (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٧/١٩٨٩). ولاحظت «هآرتس» (٢٧/٧/١٩٨٩) ان شامير التقى مع ست شخصيات فلسطينية (خمس من الضفة، والسادس من غزة، في حين لم يلتق مع احد من القدس الشرقية).

وعلى الرغم من ان هذه الاتصالات، في نهاية الامر، لا تتناقض ومواقف الليكود المعلنة، كما أكدت ذلك ايضاحات شامير نفسه، الّا انها أثارت مخاوف واعتراضات شديدة داخل صفوف اليمين الاسرائيلي، جاء التعبير عنها واضحاً في جلسة وزراء الليكود، مباشرة بعد جلسة الكنيست. من جهته، حاول شامير تلطيف الاجواء، معتبراً ان أقوال بايلين في الكنيست ليست بياناً رسمياً للحكومة، وانها تشوّه الحقيقة والوقائع، وانه لا توجد أية مفاوضات مباشرة، أو غير مباشرة، مع م.ت.ف. ولكن الوزير موداعي رفض هذه التبريرات، معتبراً أقوال شامير محاولة للتظاهر بالسذاجة، وأضاف: «ان محادثات رئيس الحكومة [مع شخصيات من م.ت.ف.] تعارض قرارات مركز الليكود؛ وهي اهانة واستخفاف للمركز. انها خطيرة، وتعارض، أيضاً، الخطوط الاساسية للحكومة، ولا يمكن السكوت على وضع كهذا. واذا تحوّلت تلك الاحاديث الى مفاوضات حقيقية، فان ذلك سيكون نهاية الليكود». وانضم الوزير دافيد ليفي الى زميله موداعي، محذّراً من اجواء التوتر التي تسود في صفوف الليكود، ومؤكداً «ان لقاءات شامير مع فلسطينيين يتماثلون مع م.ت.ف. تخلق وضعاً جديداً وخطيراً. وعلى الرغم من نفي رئيس الحكومة، فان الاشخاص الذين التقى بهم معروفون بانتمائهم الى م.ت.ف.